

## الدعوة إلى علمنة الإسلام والمسلمين

تشكو كل الكنائس الأوربية من الآثار الكارثية التي صنعتها العلمانية بالمسيحية في أوروبا . . وكيف أن هذه العلمانية - بفلسفتها الوضعية - قد أحلت « الحداثة » كدين وضعى محل الدين الإلهى - دين ثالوثه : العقل . . والعلم . . والفلسفة - وبذلك هَمَّشَت المسيحية ، وأصابتها بالإعياء ، وكادت أن تقضى عليها .

ولقد اشتكى البابا بنديكتوس السادس عشر - فى كتابه [يلا جنور : الغرب . النسبية . الإسلام والمسيحية] - من « تحول مسيحية غالبية الأوربيين إلى مجرد انتماء لأسر كانت مسيحية فى يوم من الأيام » . . كما اشتكى من « تراجع معدلات المواليد فى أوربا المسيحية » بسبب النزعة الدنيوية للعلمانية ، التى كادت أن تقضى على مؤسسة الأسرة فى المجتمعات الأوربية ! . .

لقد أصبحت أوربا شبه خاوية من الروحانية المسيحية ، حتى أن :

- الذين يؤمنون بوجود إله فيها - حتى ولو لم يعبدوه - أقل من ١٤ ٪ من الأوربيين ! . .
- والذين يذهبون إلى القديس مرة فى الأسبوع ، فى فرنسا - بنت الكاثوليكية . . وأكبر بلادها - أقل من ٥ ٪ من سكانها - أى

أقل من ثلاثة ملايين - وهو نصف عدد الفرنسيين المسلمين الذين يواظبون على صلاة الجمعة ! . . وهم فى التشيك أقل من ٣٪ من السكان ! . .

● وهناك نقص فى الرهبان - بسبب العزوف عن العزوية - حتى أصبح هناك راهب واحد لكل ١,٢٠٠ مسيحي أوروبى ! . . وفى إفريقيا راهب واحد لكل ٤,٠٠٠ . .

● وفى أمريكا يواجه ٣,٠٠٠ قسيس تهمة التحرش الجنسى بالأطفال ! . . ولقد شاعت الانحرافات الجنسية بين القساوسة والرهبان - وخاصة فى الاعتداء على الأطفال - حتى أفلست الكثير من الإبراشيات بسبب التعويضات التى تدفعها لضحايا هذه الاعتداءات الجنسية ! .

● وفى أمريكا انخفض حضور قداس الأحد بنسبة ٤٠٪ عن خمسينيات القرن العشرين . . وثلثهم هم الذين يواظبون على حضور القداس الأسبوعى ، وكانوا ضعفى هذا العدد قبل جيل من الزمان ! .

● و٧٠٪ من كاثوليك أمريكا يطلبون السماح باستخدام موانع الحمل ، على خلاف موقف الكنيسة .

● و٧٠٪ من كاثوليك روما - حيث الفاتيكان - يوافقون على ممارسة الجنس قبل الزواج ! .

- وكثير من الكنائس الأوروبية وغير الأوروبية تزوج الشواذ - المثليين - وبها قساوسة شواذ! . . والقوانين التى تحكم الاتحاد الأوروبى - والتى هى شرط فى دخوله - تعتبر الشذوذ الجنسى حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان . . وللشواذ مؤتمرات سنوية ومظاهرات احتفالية تجوب الشوارع والبيادين فى كثير من المدن الأوروبية! . .
- ولقد شرّعت حكومة بلدية « بوينس أيرس » - عاصمة الأرجنتين الكاثوليكية - زواج المثليين! .
- وفى استطلاع أجرته مؤسسة « جالوب فى إبريل سنة ٢٠٠٥م » - ظهر أن ٧٤% من الكاثوليك يتصرفون فى المسائل الأخلاقية بناء على ضمائرهم ، على عكس تعاليم الكنيسة . . ولا يلتزم بتعاليم الكنيسة - فى المسائل الأخلاقية - سوى ٢٠% فقط! .
- وفى ألمانيا توقف القداس فى نحو ثلث كنائس أبرشية « أيسن » بسبب قلة الزوار . . وهناك ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف كنيسة) مرشحة للإغلاق وللبيع لأغراض أخرى! .
- وتفقد الكنائس الألمانية - الإنجيلية والكاثوليكية - سنويا أكثر من ١٠٠,٠٠٠ (مائة ألف) من أبنائها! .
- وفى إنجلترا، لا يحضر القداس الأسبوعى سوى مليون فقط! . . ولقد صنفت ١٠% من كنائسها رسميا باعتبارها زائدة عن

الحاجة ، ومرشحة للبيع مطاعم وملاهى وحتى علما لليل! . .  
وأعلن الكاردينال « كورمك ميرفى » رئيس الكنيسة  
الكاثوليكية فى إنجلترا وويلز : أن المسيحية أوشكت على  
الانحسار فى بريطانيا ، وأن الدين لم يعد مؤثراً فى حياة  
الناس ! .

● وفى إيطاليا - بلد الفاتيكان - تتحول الكنائس إلى مطاعم  
وملاهى . . ولقد غنت « مادونا » فى كنيسة تاريخية ، بعد أن  
تحولت إلى مطعم . . وتحول « المذبح » إلى فرن للبيتزا! . .

● وفى كوبنهاجن - عاصمة الدانمارك - عرضت عشر كنائس  
للبيع . . وصرح « كاي بولمان » - الأمين العام للكنائس فى  
الدانمارك - : « أنه إذا لم تستعمل الكنيسة للعبادة ، فلأجدر أن  
تستعمل كاصطبل للخنازير! - فى محاولة لحظر بيعها مساجد  
للمسلمين الدانماركيين - ! . .

● وفى جمهورية التشيك ، لا يذهب إلى القداى الأسبوعى سوى  
٣% من السكان . . والاتجاه هو إلى بيع نصف كنائسها  
الـ ١٠,٠٠٠ بسبب قلة الزوار! .. ولقد بيعت كنيسة القديس  
ميخائيل - فى وسط براغ - والتي يعود تاريخها إلى القرن  
الثانى عشر ، وتحولت إلى نادى للعرى وموسيقى التكنو! . .

\* \* \*

تلك مؤشرات - مجرد مؤشرات - على الثمرات المرة والكارثية التي صنعتها العلمانية بالمسيحية فى أوروبا . . والتي جعلت أوروبا فراغاً مسيحياً ، تتمدد فيه مختلف العقائد الدينية الوافدة ، وفى مقدمتها الإسلام . . حتى أن المظاهرات تندلع - بقيادة الفاشيين والنازيين الجدد - والأحزاب اليمينية - للتخويف من الإسلام ، ومن أسلمة أوروبا . . وحتى أن البابا بنديكطوس السادس عشر - الذى يصمت صمت الرضا عن هذه المظاهرات الفاشية - قد أعلن - فى كتابه [بلا جذور] - عن «خوفه من أن تصبح أوروبا جزءاً من دار الإسلام فى القرن الواحد والعشرين» ! .

● ولقد شخص القس الألماني - عالم الاجتماع - «جونفرايد كونزلن» - أستاذ اللاهوت الإنجيلى والأخلاقيات الاجتماعية بجامعة القوات المسلحة بمينخ - شخص مسئولية العلمانية عن هذه الكارثة التى أصابت المسيحية الغربية - فى بحثه عن «العلمانية والدين»<sup>(١)</sup> - فقال :

---

(١) قدم هذا البحث إلى ملتقى الحوار الإسلامى المسيحى ، بالمجمع الملكى لبحوث الحضارة الإسلامية - مؤسسة آل البيت - بالأردن - فى ٧ - ٩ إبريل سنة ١٩٩٧ م . ولقد قمت بالتعليق عليه . . ثم قدمت له ونشرته فى سلسلة التنوير الإسلامى - نهضة مصر سنة ١٩٩٩ م . بعنوان [مأزق المسيحية والعلمانية فى أوروبا : شهادة ألمانية] - انظر فيه ص ١٧ ، ١٨ .

- « لقد مثلت العلمانية تراجع السلطة المسيحية . . وضياح أهميتها الدينية . . وتحول معتقدات المسيحية إلى مفاهيم دنيوية ، والفصل النهائي بين المعتقدات الدينية والحقوق المدنية . . وسيادة مبدأ : دين بلا سياسة ، وسياسة بلا دين . .
- ولقد نبعت العلمانية من التنوير الغربى . . وجاءت ثمرة لصراع العقل مع الدين ، وانتصاره عليه ، باعتباره مجرد أثر لحقبة من حقبة التاريخ البشرى ، يتلاشى باطراد فى مسار التطور الإنسانى . .
  - ومن نتائج العلمانية : فقدان المسيحية لأهميتها فقداناً كاملاً . . وزوال أهمية الدين كسلطة عامة لإضفاء الشرعية على القانون والنظام والسياسة والتربية والتعليم . . بل وزوال أهميته أيضاً كقوة موجهة فيما يتعلق بأسلوب الحياة الخاص للسواد الأعظم من الناس ، وللحياة بشكل عام . . فسلطة الدولة ، وليست الحقيقة ، هى التى تصنع القانون . . وهى التى تمنح الحرية الدينية . .
  - ولقد قدمت العلمانية الحداثة باعتبارها ديناً حل محل الدين المسيحى ، يفهم الوجود بقوى دنيوية ، هى العقل والعلم . .
  - لكن . . وبعد تلاشى المسيحية . . سرعان ما عجزت العلمانية عن الإجابة على أسئلة الإنسان ، التى كان الدين

يقدم لها الإجابات . . فالقناعات العقلية أصبحت مفتقرة إلى اليقين . . وغدت الحدائث العلمانية غير واثقة من نفسها ، بل وتفككت أنساقها - العقلية والعلمية - عديمة ما بعد الحدائث . . فدخلت الثقافة العلمانية فى أزمة ، بعد أن أدخلت الدين المسيحى فى أزمة . . فالإنهاك الذى أصاب المسيحية أعقبه إعياء أصاب كل العصر العلمانى الحديث . . وتحققت نبوءة « نيتشة » [ ١٨٤٤ - ١٩٠٠ م ] عن « إفراز التطور الثقافى الغربى لأناس يفقدون (نجمهم) الذى فوقهم ، ويحيون حياة تافهة ، ذات بعد واحد ، لا يعرف الواحد منهم شيئاً خارج نطاقه » . .

وبعبارة « ماكس فيبر » [ ١٨٦٤ - ١٩٢٠ م ] : « لقد أصبح هناك أخصائيون لا روح لهم ، وعلماء لا قلوب لهم » . . ولأن الاهتمام الإنسانى بالدين لم يتلاشى ، بل تزايد . . وفى ظل انحسار المسيحية ، انفتح باب أوروبا لضروب من الروحانيات وخليط من العقائد الدينية لا علاقة لها بالمسيحية ولا بالكنيسة - من التنجيم . . إلى عبادة القوى الخفية . . والخرافة . . والاعتقاد بالأشباح . . وطقوس الهنود الحمر . . وروحانيات الديانات الآسيوية . . والإسلام الذى أخذ يحقق نجاحاً متزايداً فى المجتمعات الغربية . .

لقد أزال العلمانية السيادة الثقافية للمسيحية عن أوروبا . . ثم عجزت عن تحقيق سيادة دينها العلمانى على الإنسان

الأوربي ، عندما أصبح معبدها العلمى عتيقا! . . فقدد الناس  
« النجم » الذى كانوا به يهتدون : وَعَدَ الخلاص المسيحى . .  
ثم وَعَدَ الخلاص العلمانى !

تلك شهادة خبير فى اللاهوت وفى علم الاجتماع ، على  
الكارثة التى أحدثتها العلمانية بالمسيحية فى أوروبا . .

وسبحان الله! . . فنحن إذا تأملنا وصف الفيلسوف الألمانى  
« نيتشة » للإنسان الذى أثمرته هذه العلمانية اللادينية : « إفراز  
التطور الثقافى الغربى لأناس يفقدون (نجمهم) الذى فوقهم ،  
ويحيون حياة تافهة ، ذات بعد واحد ، لا يعرف الواحد منهم  
شيئاً خارج نطاقه » .. فكأننا نقرأ تفسيراً للآية القرآنية التى وصفت  
الدهريين ، فقالت : ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾  
يَعْلَمُونَ ظَهْرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غٰفِلُونَ ﴿

(الروم: ٦-٧) . .

هكذا صنعت العلمانية الحياة التافهة ، والإنسان ذا البعد الواحد  
- البعد الدنيوى المادى ، الذى لا يعرف شيئاً خارج هذه الدنيوية  
ولذاتها - . . صنعت - بعبارة « ماكس فيبر - : الإنسان الأخصائى  
والخبير الدنيوى الذى لا روح له . . والعلماء الذين فجروا  
الطاقات المادية ، دون أن تكون لهم قلوب توظف هذه العلوم فى  
صناعة الإنسان المتوازن ، الذى يحقق حرته بالعبودية لله ! . .

\* \* \*

لكن . . وبعد كل هذا الذى صنعه العلمانية بالمسيحية الأوروبية  
وبالإنسان الغربى . . والتي أثمرت « كنائس خانست مسيحياتها » -  
كما كان يقول شيخنا محمد الغزالي [١٣٣٥-١٤١٦هـ - ١٩١٧ -  
١٩٩٦م] . . بعد كل هذا الذى حدث . . وثمراته الكارثية . . تأتى  
الوثيقة الفاتيكانية ساعية وداعية إلى علمنة الإسلام والمجتمعات  
الإسلامية . . ومصممة على أن تتجرع - نحن المسلمين - الكأس  
المسموم - كأس العلمانية - الذى أصاب المسيحية الأوروبية  
بالإعياء ، وكاد أن يطوى صفحتها من الوجود!..

ففى هذه الوثيقة دعوة صريحة للكنائس الشرقية كى تتحالف  
مع العلمانيين المسلمين لعلمنة الإسلام والمجتمعات الإسلامية . .  
● فهى تشكو - فى البند ١٠٩ - من « أنه لا توجد علمانية فى  
الدول ذات الغالبية الإسلامية ، باستثناء تركيا . فالإسلام هو  
عادة دين الدولة ، والمصدر الرئيسى للتشريع » .  
● وفى البند ٢٥ تقول الوثيقة :

« يجب على الكاثوليك أن يعملوا على تقديم أفضل  
مساهمة فى تعميق مفهوم الدولة العلمانية الإيجابية ، وذلك  
بالاشتراك مع باقى المواطنين المسيحيين ، وأيضاً مع المسلمين  
المفكرين والمصلحين ، وبذلك سيساعدون فى تخفيف  
الصبغة الشيوقراطية (الحكم باسم الله) لبعض الحكومات ،

ويعمل على تنمية ديمقراطية سليمة ، علمانية إيجابية . . تميز  
بين كل من النظام الدينى ، والنظام الزمنى . . »

وهى - الوثيقة - تلح على هذا المطلب والمسعى - فى البند  
١٠١ - فتقول :

« إنه من المهم أن نشرح معنى العلمانية ، وشرعية  
« استقلال الواقع الزمنى » . . »

وتنسى الكنيسة الكاثوليكية - التى صاغت هذه الوثيقة ، التى  
تدعو فيها إلى علمنة الإسلام والمجتمعات الإسلامية - تنسى  
حقائق الفوارق الجوهرية الحاسمة بين الإسلام وبين المسيحية . .  
وبين فلسفة الحكم فى الإسلام وفلسفته فى الدولة الكهنوتية  
الكاثوليكية الأوربية ، التى جاءت العلمانية رد فعل لها وثورة  
عليها . .

● فالإسلام لم يعرف عبر تاريخه - لا فى الفكر ولا فى التطبيق -  
الحكومة الثيوقراطية ، التى تحكم بالتفويض الإلهى ، ونيابة  
عن السماء . . وإنما عرف نظام الحكم الإسلامى « نظرية  
الاستخلاف » . . فالأمة - وليست الدولة - هى المُسْتَخْلَفَةُ عن  
الله - سبحانه وتعالى - فى إقامة التشريعات وتطبيقها . . وهذه  
الأمة هى مصدر السلطات ، التى تختار السلطة والدولة  
- بالشورى والاختيار والبيعة - أى بالانتخاب - . . فهذه الدولة

- السلطة - نائبة عن الأمة - وليس عن الله - . . . وهى مسئولة أمام الأمة ، التى تختارها . . . وتراقبها . . . وتحاسبها . . . وتعزلها عن الاقتضاء . . . فليس فى الإسلام - لا فى الفكر ولا فى التطبيق - حكم ثيوقراطى على الإطلاق . . . بل لقد مثل الإسلام ثورة ضد هذه الثيوقراطية فى الحكم . . . وضد وجود الكهانة ومنصب « رجل الدين » أصلاً ! . . .

وإذا كانت فلسفة الحكم الثيوقراطى قد عرفت « اللاهوت » و« الدولة الكهنوتية » - حيث لا وجود « للأمة وسلطتها » .

وإذا كانت فلسفة الحكم العلمانى قد عرفت « الأمة » و« الدولة النائبة عن الأمة » - حيث لا وجود للشرعية . . .

فإن النظام الإسلامى ، وفلسفته ، قد تميزا عن هذين النظامين - الثيوقراطى . . . والعلمانى - تميزاً جوهرياً ونوعياً . . . إذ عرف النظام الإسلامى - وجمع - بين « الشريعة الإلهية » . . . و« الأمة المستخلفة لإقامة هذه الشريعة » . . . و« الدولة المختارة من الأمة » ، التى تحكم باسمها ونيابة عنها ، وليس نيابة عن السماء . فالحكم لله فى التشريع . . . والحكم للإنسان - الذى استخلفه الله - لإقامة وتطبيق هذا التشريع . . . حتى لقد قال الإمام ابن حزم الأندلسى [ ٣٨٤ - ٤٥٦ هـ - ٩٩٤ - ١٠٦٤ م ] كلمته الجامعة : « إن من حكم الله أن جعل الحكم لغير الله ! »

● كذلك غاب عن الذين يسعون - بهذه الوثيقة - وبتحالف الكنيسة مع العلمانيين المسلمين - إلى علمنة الإسلام - الفارق الجوهرى بين الإسلام وبين المسيحية فى ميدان السياسة والدولة وتديير شئون الاجتماع . .

لقد فصلت المسيحية بين ما لله وبين ما لقيصر . . ووقفت تعاليمها عند ما لله . . وتركت ما لقيصر لقيصر . . وأعلن المسيح - عليه السلام - أن مملكته ليست فى هذا العالم . . وأصبحت رسالة كنيسته الحقيقية محصورة فى خلاص الروح ومملكة السماء .

ومن هنا ، فإذا جاءت العلمانية لتقف بالكنيسة ولاهوتها عند ما لله . . ولتنتزع من هذه الكنيسة ما لقيصر - بعد تجاوزها حدودها واستيلائها عليه فى العصور الأوربية الوسطى والمظلمة - كان ذلك أمراً مشروعاً فى الإطار المسيحى . . فالعلمانية - هنا - ترد الكنيسة إلى حدودها - إلى ما لله ، وخلاص الروح - وتجعل تديير الدولة والمجتمع إلى القانون الوضعى ، الذى ليس له بديل فى الإنجيل واللاهوت . .

أما الإسلام ، الذى تميز « بنظرية الاستخلاف » - الراضفة للكهنوت الثيوقراطى ، والحكم بالحق الإلهى ، وباسم السماء - فإنه - فى التدابير الاجتماعية والسياسية - ليس مسيحية ، تدع ما لقيصر لقيصر ، وتكتفى بما لله . . وإنما هو منهاج شامل

للدين والدنيا . . للدين والدولة . . للفرد والطبقة والأمة . . للدنيا  
والآخرة . . للذات والآخر . . إنه الدين الذى يجعل المجتمع  
والوطن والسياسة والدولة جميعها لله ، تديرها وتدبرها الدولة ،  
المستخلفة عن الأمة ، والى تحكم بما أنزل الله . .

وفى تحديد هذا المنهاج الإسلامى الشامل يقول القرآن  
الكريم : ﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ  
الْعَالَمِينَ ﴿١٦٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ . وَيَذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٦٣﴾  
(الأنعام: ١٦٦٢، ١٦٦٣) - ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا  
بَيَّنَّ يَدَايِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا  
أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ﴿ (المائدة: ٤٨) -  
﴿ وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَنْ  
يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴿ (المائدة: ٤٩) - ﴿ ثُمَّ  
جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا  
يَعْلَمُونَ ﴿ (الحجاثية: ١٨) - ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ  
يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا  
قَضَيْتَ وَتُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿ (النساء: ٦٥) - ﴿ يَتَّخِطُّوا الَّذِينَ آمَنُوا  
أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي  
شَيْءٍ فَذُودُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ  
ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿ (النساء: ٥٩) - ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ

الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ<sup>ط</sup> وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴿ (النساء: ٨٣) . .

فالإسلام «عقيدة - إيمان» - و«شريعة - منهاج لكل ميادين الحياة» . . وفى التخلّى عن «الشريعة» قطع لإحدى رتتى الإسلام . . بل لقد علق القرآن صحة الإيمان على إقامة الشريعة ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ ﴿ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ . .

بهذا تميز الإسلام عن المسيحية - التى لم تأت بشريعة . . وإنما وقفت عند «التعاليم» - وبنفى السلطة الدينية - الثيوقراطية . . وهدمها تميز نظام الحكم الإسلامى عن الكهانة الكنسية التى مارستها الكنيسة الكاثوليكية . . والتى ورثتها - لا عن المسيحية - وإنما عن الفرعونية والكسروية - فى التاريخ القديم - ! . .

ولقد أوجز الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ - ١٨٤٩ - ١٩٠٥م] تميز فلسفة الإسلام فى الحكم هذه عن «الثيوقراطية الكنسية» وعن «العلمانية» - كليهما - فقال :

«إن الإسلام لم يعرف تلك السلطة الدينية التى عرفتها أوروبا ، فليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعدة الحسنة ، والدعوة إلى الخير ، والتنفير عن الشر ، وهى سلطة خوّلها الله لكل المسلمين ، أذناهم وأعلاهم . .

والأمة هي التي تولّى الحاكم ، وهي صاحبة الحق في السيطرة عليه ، وهي تخلعه متى رأت ذلك في مصلحتها ، فهو حاكم مدني من جميع الوجوه ، ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط بين الخليفة عند المسلمين ، بما يسميه الإفرنج « ثيوكرتيك » ، أى سلطان إلهي ، فليس للخليفة - بل ولا للقاضي أو المفتي أو شيخ الإسلام - أدنى سلطة على العقائد وتحريم الأحكام ، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية ، قدرها الشرع الإسلامي ، فليس في الإسلام سلطة دينية بوجه من الوجوه ، بل إن قلب السلطة الدينية ، والإتيان عليها من الأساس ، هو أصل من أصول الإسلام ..

والإسلام : دين وشرع ، فهو قد وضع حدوداً ، ورسم حقوقاً ، ولا تكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود وتنفيذ حكم القاضي بالحق ، وصون نظام الجماعة .. والإسلام لم يدع ما لقيصر لقيصر ، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ماله ، ويأخذ على يده في عمله ، فكان الإسلام - [بذلك] - : كمالاً للشخص ، وألفة في البيت ، ونظاماً للملك ، امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم تدخل فيه ..<sup>(١)</sup>

(١) محمد عبده [ الأعمال الكاملة ] ج٣ ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ . دراسة وتحقيق دكتور محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .

.. لذلك .. فإن السعى الفاتيكاني إلى علمنة الإسلام والمجتمعات الإسلامية ، هو سعى إلى مسخ الإسلام كى يكون مسيحية ، يدع ما لقيصر لقيصر ، ويقف عند ما لله ! .. ومحاولة للوقوف بالإسلام عند العقيدة والأخلاق ، مع استبعاد الشريعة - أى السعى لقطع إحدى رثتى الإسلام !! - ودون ذلك خرق القتاد ! ..

\* \* \*

● أما ادعاء الوثيقة الفاتيكانية - فى البند ١١٠ - :  
« أن الدولة الإسلامية - فى بعض البلدان - تطبق الشريعة ، ليس فقط فى الحياة الخاصة ، بل أيضاً فى الحياة الاجتماعية ، حتى على غير المسلمين ، مما ينتج عنه تجاهل حقوق الإنسان » .

فهو ادعاء ملئ بالجهل .. وبالإفتراء ..  
فالشريعة الإسلامية لم تنزل للحياة الخاصة وحدها .. وإنما نزلت للحياة الاجتماعية والسياسية أيضاً .. وبعبارة رائد التنوير الحديث رفاع الطهطاوى :

« ومن أمعن فى كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية ، حيث بوبوا للمعاملات الشرعية أبواباً مستوعبة للأحكام التجارية ، كالشركة ، والمضاربة ، والقرض ، والمخابرة ، والعارية ، والصلح ، وغير ذلك .. ومن المعلوم أن بحر الشريعة الغراء ،

على تفرع مشاريعه، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقى والرى . . ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية، لا على سبيل التهاون ولا على سبيل الشذوذ، بل سارت على مشاعب المذاهب لمجاراة مجريات النوازل والنوائب . . لأنها أصل، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع . . فالشرع جامع لأنواع المطلوب، من المعقول والمنقول، مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها فى نظام أحوال الخلق، كشرع الزواج المفضية إلى حفظ الأديان والعقول والأنساب والأموال، وشرع ما يدفع الحاجة على أقرب وجه يحصل به الغرض، كالبيع والإجارة والزواج وأصول أحكامها، فكل رياضة لم تكن سياسة الشرع لا تثمر العاقبة الحسنى، فلا عبرة بالنفوس القاصرة الذين حكّموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التى ركنوا إليها تحسناً وتقبيحاً، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود بتعدى الحدود، فينبغى تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع، لا بطرق العقول المجردة، ومعلوم أن الشرع الشريف لا يحظر جلب المنافع ولا درء المفسد، ولا ينافى المتجددات المستحسنة التى يخترعها من منحهم الله تعالى العقل والأهمم الصناعة . .»<sup>(١)</sup>

(١) رفاة الطهطاوى [الأعمال الكاملة] ج١ ص ٣٦٩، ٥٤٤ و ج٢ ص ٣٨٦، ٣٨٧ . دراسة وتحقيق: دكتور محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م .

تلك هي شمولية الشريعة الإسلامية لكل ميادين الحياة . .  
الخاص منها والعام . . الفردى منها والاجتماعى على حد سواء . .  
وتلك هي أبوابها المفتوحة للجديد والتجديد . .

● أما دعوى - الوثيقة الفاتيكانية - تطبيق بعض الدول الإسلامية ،  
هذه الشريعة « على غير المسلمين ، مما ينتج عنه تجاهل  
حقوق الإنسان » . . فهي دعوى ظالمة ، لا ظل لها من الواقع  
فى أى من ديار الإسلام - لا تاريخياً . . ولا فى هذا العصر  
الذى نعيش فيه . . ذلك أن الشريعة الإسلامية لا تطبق على  
غير المسلمين إلا حيث لا توجد « تعاليم مسيحية » . . وذلك  
فى مثل « الميراث » الذى هو بالنسبة للمسيحي « قانون  
وضعى » ، لا بديل له فى الإنجيل واللاهوت . . فهو مما ترك  
لقيصر . .

وكذلك كل أحكام « فقه المعاملات » الإسلامى ، الذى هو  
ثمرة لاجتهاد الفقهاء ، المحقق للمصالح المدنية والاجتماعية  
المعتبرة للأمة ، فى ضوء ثوابت الشريعة وكرلياتها وفلسفتها فى  
التشريع ، النابعة من منظومة القيم والأخلاق التى اتفقت فيها  
وعليها كل ديانات السماء . .

إن الشريعة - كما يقول الإمام ابن القيم [٦٩١ - ٧٥١هـ -  
١٢٩٢ - ١٣٥٠م] هى عدل كلها، وحكمة كلها، ومصالحة كلها..

والسياسة الشرعية هي التدابير التي يكون الناس معها أقرب إلى  
الصلاح وأبعد عن الفساد ، وإن لم يشرعها الرسول ولا نزل بها  
الوحي . . (١)

فوحدة المحكمة ووحدة القانون - وكذلك وحدة المدرسة - فى  
المجتمعات الإسلامية - بالنسبة لجميع المواطنين - لا تمثل جوراً  
على تعاليم المسيحية وعقائد المسيحيين فى هذه المجتمعات  
الإسلامية بحال من الأحوال . .

لقد تركت المسيحية ما لقيصر لقيصر ، واكتفت بما لله . . أما  
الإسلام ، فلقد جمع بين ما لقيصر وما لله . . لكنه خص  
المسلمين بما جاء فيه الله . . وعمم ما لقيصر - الذى تركته  
المسيحية - على كل الأمة والمجتمع والوطن . . فوحد القانون  
والمحكمة ، دون أن يكون فى ذلك أى افتتات على ما جاء  
بالمسيحية مما هو لله . .

وعن هذه الحقيقة - بالغة الأهمية - يقول أبو القانون المدنى  
الحديث فى الشرى الإسلامى - القاضى العادل والفقهاء الفذ  
الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا [١٣١٣ - ١٣٩١هـ - ١٨٩٥  
- ١٩٧١م] :

---

(١) ابن القيم [إعلام الموقعين عن رب العالمين] ج٤ ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ ،  
٣٧٥ طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ . و[الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية]  
ص ١٧ - ١٩ - تحقيق : دكتور جميل غازى - طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧م .

« إن الإسلام دين ودولة . وهذه حقيقة تغيب عن بعض الباحثين ، فيعتقدون أن الإسلام ليس إلا ديناً منزلاً ، ويدفعهم إلى هذا الخطأ تقريب خاطئ ما بين الإسلام والمسيحية ، فالمسيحية أعطت ما لله لله ، وما لقيصر لقيصر ، ويظنون أن الإسلام كالمسيحية فى ذلك ، ولكن الإسلام يختلف عن المسيحية اختلافاً جوهرياً ، فقد جمع ما لله وما لقيصر ، وخص المسلمين بما لله ، وجعل ما لقيصر عاماً واجب التطبيق على الكافة مسلمين وغير مسلمين .

والأصل فى أحكام الشريعة أنها خطاب لجميع الناس - مسلمين وغير مسلمين - فهى إذن أحكام إقليمية ، إذ هى واجبة التطبيق فى دار الإسلام على جميع المقيمين فيها من مسلمين وغير مسلمين . . وذلك باستثناء مسائل قليلة ، هى الزواج ، ونفى المهر ، وتقوم الخمر والخنزير - تتصل بالعقيدة والدين ، يتركون فيها وما يدينون»<sup>(١)</sup> .

أى أنه عندما تكون هناك تعاليم دينية مسيحية - مما هو لله - فإن حقوق الإنسان التى قررها الإسلام - منذ ظهوره وحتى الآن - هى التى تقرها القاعدة الشرعية : « يتركون وما يدينون» .

---

(١) دكتور عبد الرزاق السنهورى [إسلاميات السنهورى باشا] ج٢ ص ٧٠٣ - ٧٠٥ . دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة ، طبعة دار السلام . القاهرة سنة ٢٠١٠م .

ولقد أبصر هذه الحقيقة - التى افترت عليها الوثيقة الفاتيكانية - عقلاء المسيحيين فى الشرق الإسلامى ، الذين اختار ٦٣٪ منهم - بمصر - تطبيق الشريعة الإسلامية - بما فيها الحدود - فى منظومة القوانين المصرية - فى استطلاع للرأى العام أجراه «المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية» سنة ١٩٨٥م..<sup>(١)</sup>

هؤلاء العقلاء المسيحيين الذين كتب واحد من مفكرهم ومثقفهم - هو الأستاذ صادق عزيز - حول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على المسيحيين ، فيما لا بديل له فى الإنجيل - فقال :

« إن مصر دولة إسلامية منذ دخلها الإسلام ، ويومها كان المسلمون هم الأقلية ، وكان الأقباط هم الأغلبية ، ومع ذلك كانت إسلامية ، بل إن مصر فى تاريخها لم تكن دولة «قبطية» حتى من قبل الإسلام ، فهى تقع دائماً تحت الحكم الرومانى أو البيزنطى أو المقدونى ، أما الحكم القبطى فلم نسمع عنه أبداً ..

وفىما عدا الأحوال الشخصية فإن أحكام الشريعة الإسلامية لا تتعارض إطلاقاً مع المسيحية ، وذلك لعدة أسباب ، أهمها :

---

(١) [استطلاع الرأى العام فى مصر حول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جرائم الحدود] ص ٨٤ طبعة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة سنة ١٩٨٥م .

١- أنه إذا كانت الدولة إسلامية ، فالقوانين الوضعية يجب أن تكون إسلامية ، وعلينا قبول ذلك ، بل والترحيب به ، عملاً بقول المسيح : « أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » .

٢- أن أحكام الشريعة الإسلامية تنطبق فى كثير جداً من الأحوال مع شريعة العهد القديم ، وهى ما جاء المسيح لا لينقضها .. بل ليكملها ..

٣- أن المسيحية لم تأت بأحكام وقوانين وضعية ، عملاً بقول المسيح : « مملكتى ليست فى هذا العالم » ، ومن ثم ترك للحكام أو لقيصر وضع الأحكام الأرضية ، وأمرنا بأن نعطي ما للحكام للحكام»<sup>(١)</sup> .

فكل حقوق الإنسان المسيحي - حقوق المواطنة وواجباتها - مصانة ومرعية ومقننة .. وكل حقوقه الدينية مصانة ومرعية .. بل إن المقارنة بين حقوق الأغليات المسلمة والأقليات المسيحية - فى عدد من البلاد الإسلامية - تبرز امتيازات المسيحيين على المسلمين ! .. وعلى سبيل المثال :

● فالكنائس مفتوحة على مدار الليل والنهار .. بينما المساجد - فى بعض البلاد - تغلق عقب الصلاة .

---

(١) جمال بدوى [ الفتنة الطائفية : جذورها وأسبابها . دراسة تاريخية ورؤية تحليلية ] ص ١٣٧ - ١٤١ - طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م .

- ومنبر الكنيسة حر . . ومنابر المساجد مقيدة بسياسات الحكومات .
- وأوقاف الكنائس والأديرة والجمعيات المسيحية قائمة ومصانة ، تحقق الاستقلال المالي واستقلال القرار لهذه المؤسسات . . بينما الأوقاف الإسلامية - فى بعض البلاد - استولى عليها الإصلاح الزراعى ، واستأثرت بها الحكومات .
- والشباب المسيحى حر فى ممارسة كل ألوان الدين ، بما فى ذلك الرهبنة فى الأديرة - التى غدت مؤسسات إقطاعية - بينما القيود مفروضة على اعتكاف بعض الشباب المسلم لىالى فى رمضان - فى بعض البلاد - ! . . بل إن بعض البلاد الإسلامية قد جعلت إطلاق اللحية لغير العجائز يحتاج إلى تصريح ! . .
- وكثير من بطاركة الشرق الإسلامى يمارسون الزعامة السياسية - على خلاف تعاليم الكنيسة واللاهوت - حتى لتوشك كنائسهم أن تكون الواحدة منها « دولة » داخل الدولة . . وأحياناً فوق الدولة . . تمتنع عن الخضوع للقانون وتنفيذ أحكام القضاء! . . بينما مؤسسات العلم الإسلامى - بنت الدين الشامل منهاجه لكل مناحى الحياة - تقف عند حدود العلم والتعليم والوعظ والإرشاد . . وتكاد أن تترك ما لقيصر لقيصر ، مكتفية ببعض ما لله !! . .

ومع هذا ، تسعى الوثيقة الفاتيكانية لعلمنة الإسلام  
والمجتمعات الإسلامية - وتحكم الأقلية في الأغلبية ! .. وتباكي  
على حقوق الإسلام المسيحي في ظل شريعة الإسلام ! .

\* \* \*

ومما يزيد هذه الدعوة الفاتيكانية إلى علمنة الإسلام  
والمجتمعات الإسلامية ، غرابة وشنوذاً ، أنها - في الوقت الذي  
تريد فيه للإسلام التخلي عن الشريعة . . والوقوف عند الشعائر  
والعبادات - تدعو - هذه الوثيقة - إلى تسييس المسيحية وتدين  
المسيحيين والمجتمعات التي يعيشون فيها! ..

● ففي البند ١٠٢ تقول :

« .. وفي هذه الظروف تقوم مساهمة المسيحي في أن يقدم  
ويعيش قيم الإنجيل » .. وهي لا تطلب للمسيحي « أن يعيش قيم  
الإنجيل » لنفسه وأسرته فقط .. وإنما للمجتمع الذي يعيش فيه ..  
وبعبارة البندين ٤٦ ، ١١١ :

« فكل مسيحي في وطنه هو حامل رسالة المسيح  
لمجتمعه .. وللمسيحي إسهام نوعي لا غنى عنه في  
المجتمع الذي يعيش فيه ، لثريه بقيم الإنجيل ، ولذلك  
ينبغي على التعليم المسيحي أن يكون ، في الآن نفسه ،  
مؤمنين مواطنين ، فعالين في مختلف مجالات المجتمع » .

والوثيقة لا تدع مجالاً للشك في أنها تريد «التزاماً سياسياً بقيم الإنجيل ورسالة المسيح» . . فتقول :

«فالالتزام السياسى الخالى من القيم الإنجيلية هو شهادة مضادة ، ويسبب ضرراً أكثر مما يعمل خيراً» .

وتطلب - هذه الوثيقة الفاتيكانية - فى البند ١٠٨ - هذا «الالتزام السياسى بقيم الإنجيل ورسالة المسيح» من العلمانيين المسيحيين، فتقول :

«وحبذا لو التزم العلمانيون المسيحيون فى المجتمع دائماً أكثر» . .

فهى - بهذا - تطلب تدين الالتزام السياسى للمسيحى - الذى تطلب منه مسيحيته أن يدع ما لقيصر لقيصر - وتدعوه للالتزام ، فى السياسة ، بقيم الإنجيل ورسالة المسيح . . بينما تحرم ذلك على المسلم - المؤمن بالدين الشامل للسياسة والدولة والاجتماع والاقتصاد - فإذا راعى هذا المسلم قيم القرآن فى الالتزام السياسى ، سمى ذلك «إسلاماً سياسياً» و«أسلمة» ، ووضع ذلك فى إطار المخاطر والمحرمات والمحظورات !! . .

بل إن هذه الوثيقة ، التى جعلت عودة المسلمين إلى «إسلام الأصول» - الإسلام الذى حرر المسيحية الشرقية من القهر الرومانى الذى دام عشرة قرون . . والذى حرر أوطان الشرق

وترك شعوبه وما يدينون ، حتى أن نسبة الإسلام بين رعية الدولة الإسلامية - بعد قرن من الفتوحات الإسلامية - كانت ٢٠٪ فقط لا غير!<sup>(١)</sup>

تعتبر - هذه الوثيقة - عودة المسلمين إلى « إسلام الأصول » هذا - كخيار حضارى ونهضوى ، بديل عن نماذج التحديث الغربية - تعتبر ذلك « أصولية » مردولة . . وفى ذات الوقت تطلب - هذه الوثيقة - من المسيحيين العودة إلى الأصول والجذور ، فتقول - فى البند ٢٩ - :

« علينا أن نعود إلى نموذج الجماعة المسيحية الأولى »

فالعودة إلى « إسلام الأصول » : أصولية مردولة . . والبعد السياسى للإسلام - بمعنى السياسة الشرعية - خطر يجب التصدى له . . بينما العودة إلى « نموذج الجماعة المسيحية الأولى » : فريضة فاتيكانية . . والالتزام السياسى المسيحى فى المجتمع بقيم الإنجيل ورسالة المسيح واجبات يدعو إليها الفاتيكان ! . .

---

(١) فيليب فارغ ، يوسف كيراج [ المسيحيون واليهود فى التاريخ الإسلامى العربى والتركى ] ص ٢٥ ، ٤٦ ، ٤٧ . ترجمة : بشير السباعى - طبعة دار سينا - القاهرة سنة ١٩٩٩ م .